

### التطورات في مجال النفط والطاقة

#### نظرة عامة

تميز عام 2011 بتسجيل سوق النفط العالمية مستويات قياسية فيما يخص الأسعار والإمدادات والطلب على الرغم من التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي العالمي نتيجة للاضطرابات والصعاب التي واجهت الاقتصادات المحلية والعالمية خلال العام. وقد كان للدول العربية المنتجة للنفط من خلال منظمة أوبك، دوراً هاماً في ارتفاع الأسعار واستقرارها، وبخاصة خلال النصف الثاني من العام. كما أثرت عوامل أخرى عديدة على الأسعار، وبتجاهات مختلفة، من أهمها التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية، والتقلبات في أسعار صرف العملات، والمضاربات في أسواق السلع والاضطرابات في الأسواق المالية العالمية وبخاصة في الاقتصادات الصناعية، والتي تجسدت في تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتوقعاته المستقبلية والفائض في الطاقة الانتاجية من النفط ومستويات المخزون النفطي العالمي.

وتحقت خلال عام 2011 زيادات بسيطة في الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي في العالم، وارتفع مستوى إمدادات النفط العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) بحدود 1.0 مليون برميل/ يوم لتصل إلى 87.5 مليون برميل/ يوم وحصلت زيادة مماثلة تقريباً في الطلب العالمي على النفط ليصل إلى 87.8 مليون برميل / يوم خلال العام.

وظلت الدول العربية مستحوذة على 57.5 في المائة من تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام وانخفضت حصتها قليلاً إلى 28.2 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي. وحقت الدول العربية زيادة في إنتاجها من النفط الخام خلال عام 2011، ما نتج عن ارتفاع حصتها إلى حوالي 31.0 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي خلال العام. بالمقابل انخفضت حصتها قليلاً من كميات الغاز المسوق لتشكل 14.4 في المائة من إجمالي العالمي خلال عام 2010.

ومن ناحية أخرى، ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2011 بمعدل 4.7 في المائة ليصل إلى حوالي 11.4 مليون برميل نفط مكافئ يومياً وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتلبية متطلباتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً 98.3 في المائة من إجمالي المصادر. وقد حققت المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2011 بنسب متفاوتة تراوحت بين 36 في المائة و 42 في المائة، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية.

## الاستكشافات والاحتياطيات البترولية

ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى مستويات قياسية في استمرار دوران عجلة العمليات الاستكشافية في مناطق العالم المختلفة وبدرجات متفاوتة من منطقة إلى أخرى. وطراً ارتفاع طفيف على إجمالي عدد الفرق العاملة بالمسح الزلزالي عالمياً ليصل إلى 363 فرقة / شهر عام 2011 بالمقارنة مع 361 فرقة/ شهر عام 2010. وبرغم زيادة الكميات المنتجة من النفط والغاز خلال عام 2011 والانخفاض الذي تعاني منه بعض دول العالم في احتياطياتها بسبب ظاهرة النضوب الطبيعي لمكانها البترولية، فقد تم تسجيل زيادة في مستويات الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي في نهاية العام بنسبة 0.5 في المائة و1 في المائة على التوالي.

### النشاط الاستكشافي والتطويري

برغم التطورات الجيوسياسية التي مرت بها المنطقة العربية خلال عام 2011، اهتمت الدول العربية بتطوير صناعتها النفطية، حيث شهدت الدول العربية نشاطات واضحة في مختلف مناحي الصناعة البترولية لتطوير إنتاجها. وكأمثلة على ذلك، وقعت دولة الإمارات العربية على اتفاقية مع شركة كوزمو اويل اليابانية يتم بموجبها تمديد فترة امتيازها لمدة 30 عاماً في ثلاثة حقول. وفي مملكة البحرين أبرمت الهيئة الوطنية للنفط والغاز عدة اتفاقيات للتنقيب في القواطع البحرية الأربعة التابعة للمملكة، وفي تونس أعلنت شركة ادكس انرجي الاسترالية عن بدء عمليات الحفر في بئر "سيدي الظاهر-1" في الحقل الغازي بمنطقة "سيدي الظاهر"، وفي الجمهورية الجزائرية حصلت شركة بتروفاك على عقد مشروع شامل بقيمة 1.2 مليار دولار لتطوير الحقول الجنوبية في عين صالح.

وفي المملكة العربية السعودية حصل ائتلاف إيني ريبسا غاز المتحدة على فترة تمديد تبلغ ستة أشهر وذلك لحفر بئر استكشافي في منطقة الربع الخالي للبحث عن الغاز. وفي الجمهورية العربية السورية أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسة العامة للنفط عن دعوة الشركات العالمية المهمة لتقديم عروضها للتنقيب في ثلاثة قواطع واقعة في المغمورة قبالة السواحل السورية. وفي جمهورية العراق تم التوقيع على عقد بقيمة 17 مليار دولار مع كل من شركة شل وشركة متسوبيشي لتجميع الغاز الذي يحرق على الشعلة في حقول الجنوب. وفي جمهورية مصر العربية دعت الهيئة المصرية العامة للبترول الشركات المهمة إلى تقديم عروض على أساس اتفاقيات تقاسم الإنتاج، وذلك لخمسة عشر قاطعاً استكشافياً تقع في أحواض خليج السويس والصحراء الغربية وسيناء. وفي المملكة المغربية وقعت شركة لونغ ريتش للنفط والغاز المحدودة على اتفاقية تحصل بموجبها على 50 في المائة من حصص التطوير في ترخيص "سيدي مختار" الواقع في حوض "الصويرة" في وسط المغرب.

كما شهد عام 2011 توجهاً حثيثاً من مختلف دول العالم نحو استكشاف وتطوير المصادر غير التقليدية للنفط والغاز. وبرزت من بين الدول العربية في هذا المجال العراق فيما يخص تطوير مصادر النفط الثقيل وسلطنة عمان التي بدأت بالتخطيط لتطوير مصادر غاز السجيل في البلاد.

أما فيما يخص نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري، فقد كان هناك نشاط واسع في عمليات الحفر الاستكشافي والتطويري في مختلف مناطق العالم، ليرتفع متوسط عدد الحفارات العاملة خلال العام بأكثر من 16 في المائة مقارنة بعام 2010 على مستوى العالم وأكثر من 10 في المائة في منطقة الشرق الأوسط. ويلاحظ ارتفاع عدد الحفارات في الولايات المتحدة من 1541 حفارة في عام 2010 إلى 1875 حفارة في عام 2011 والتي شكلت 54.1 في المائة من إجمالي عدد الحفارات في العالم. ولعل ذلك راجع جزئياً إلى تزايد الاهتمام بتطوير مصادر النفط والغاز غير التقليدية وبخاصة غاز السجيل الذي شهد نمواً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية.

ساهمت عمليات الحفر الاستكشافي في تحقيق العديد من الاكتشافات الجديدة في الدول العربية خلال عام 2011 والتي بلغت (باستثناء فلسطين المحتلة) 21 اكتشافاً للنفط و 15 اكتشافاً للغاز. ومن الأمثلة على تلك الاكتشافات، اكتشاف الغاز في حوض "اليزي" في الجزائر واكتشاف نفطي في "سيدي ظاهر-1" في تونس واكتشاف نفطي في حقل اليوسفية في سورية واكتشاف غاز في "ميران غرب-2" في إقليم كردستان في العراق واكتشاف للنفط والغاز في حوض سرت في ليبيا واكتشاف للغاز في قاطع شمال العامرية في مصر واكتشاف للنفط الثقيل في القاطع 4 شرق عمان واكتشاف للغاز في امتياز سيباو في حوض الرباط في المغرب، كما أعلن في الكويت عن تحقيق اكتشافين للنفط واكتشاف واحد للغاز خلال العام.

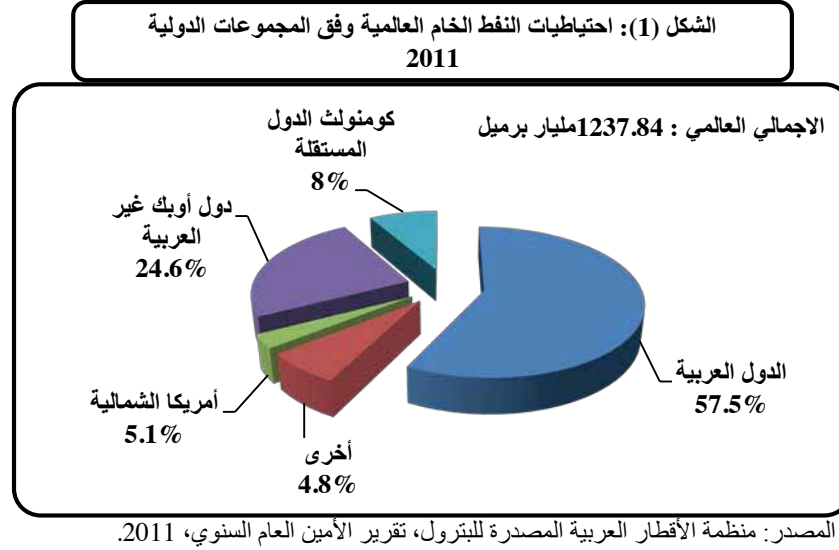
### الاحتياطيات

قدرت الاحتياطيات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي في عام 2011 بحوالي 1237.8 مليار برميل، بارتفاع بسيط بلغ 0.5 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2010 التي بلغت قرابة 1231.7 مليار برميل. يذكر أن هذه التقديرات لا تشمل على احتياطيات النفوط غير التقليدية. وبالنسبة للدول العربية فقد استقرت احتياطياتها المؤكدة من النفط الخام في عام 2011 عند 712 مليار برميل، فيما زادت بواقع 4.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2009. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع تقديرات الاحتياطي في العراق<sup>(1)</sup>. وهذا الرقم يتضمن التقديرات السابقة لاحتياطي النفط في السودان الذي لم تنشر أية بيانات رسمية بعد عن حجمه الدقيق بعد انفصال جنوب السودان رسمياً عن البلاد. وباستثناء الارتفاع في الاحتياطي في العراق حافظت جميع الدول العربية على مستويات احتياطياتها السابقة المسجلة خلال عام 2010.

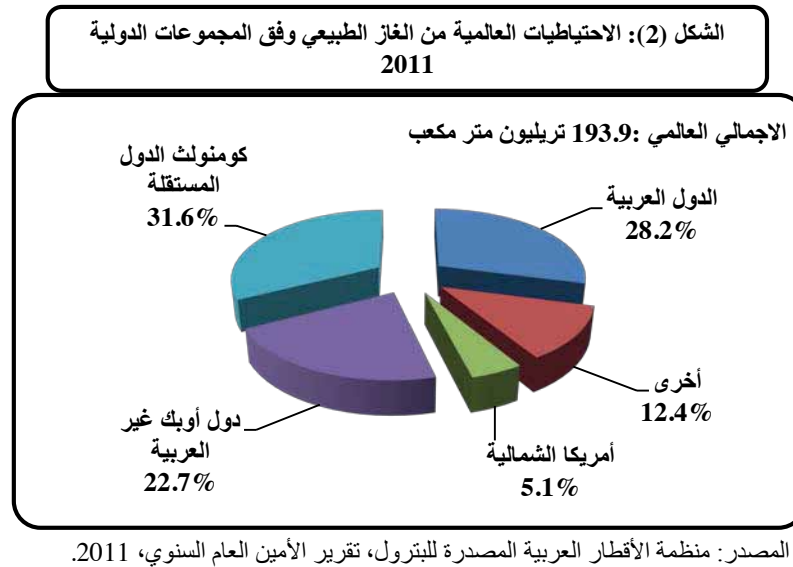
الجدير بالذكر أن نسبة ما يقارب من 92 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية تركزت في خمس دول، وهي السعودية التي استحوذت على حصة 37.1 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، والعراق بنسبة 20.1 في المائة، والكويت بنسبة 14.3 في المائة، والإمارات بنسبة 13.7 في المائة، وليبيا بنسبة 6.6 في المائة.

(1) تقوم منظمة أوبك عادة بتعديل الاحتياطي لأخر سنتين في كل تقرير وخاصة للدول الأعضاء في منظمة (أوبك) لذلك فقد لا يظهر فارق في الجداول المرفقة في عامي 2010 و 2011، لكن الرجوع إلى تقديرات عام 2009 يظهر تطور تقديرات الاحتياطي بشكل واضح، وهذا ينطبق على معظم دول العالم.

وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 57.5 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، الملحق (1/5) والشكل (1).



كما ارتفعت احتياطيات الغاز الطبيعي عالمياً بواقع 2,007 مليار متر مكعب لتصل إلى حوالي 193.9 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2011، أي بزيادة ما يعادل 1 في المائة بالمقارنة مع عام 2010. أما فيما يتعلق باحتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية فقد حافظت على مستوياتها السابقة وبحدود 54.7 تريليون متر مكعب كما في نهاية عام 2011، وانخفضت مساهمتها قليلاً من اجمالي الاحتياطي العالمي إلى 28.2 في المائة في نهاية عام 2011 مقارنة بنسبة 28.5 في المائة خلال العام السابق. وهو ما يعزى إلى ارتفاع تقديرات احتياطي الغاز في بعض دول العالم الأخرى وبخاصة الولايات المتحدة والبرازيل والمكسيك، بينما ارتفعت تقديرات الاحتياطيات في الدول العربية بشكل طفيف، الملحق (2/5) والشكل (2).



وارتفع الاحتياطي المؤكد من الفحم الحجري في نهاية عام 2011 بواقع 34.9 مليار طن لتصل إلى حوالي 860.9 مليار طن، أي ما يعادل زيادة 4.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2010. ولم تحدث في الدول العربية تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه الذي ينحصر حالياً في مصر.

## الإنتاج

وصل معدل الإنتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي<sup>(2)</sup> والنفوط غير التقليدية إلى 87.5 مليون برميل/يوم خلال عام 2011، بزيادة قدرها 1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.2 في المائة مقارنة مع عام 2010. وبلغ إنتاج دول أوبك 35 مليون برميل/يوم، أي بنسبة زيادة قدرها 2.3 في المائة عن العام السابق. أما إنتاج مجموعة دول خارج أوبك فقد بلغ 52.5 مليون برميل/يوم، بزيادة 0.4 في المائة عن عام 2010. وتزايدت كمية الغاز الطبيعي المسوق عالمياً بنحو 7.5 في المائة لتصل إلى حوالي 3.21 تريليون متر مكعب في عام 2010. ويقدر تعلق الأمر بمصادر الطاقة الأخرى، فقد ارتفع الإنتاج العالمي من الفحم بنسبة 6.1 في المائة مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 3955.5 مليون طن مكافئ نفط في عام 2011. وانخفض إنتاج العالم من الطاقة النووية بنسبة 4.3 في المائة ليصل إلى 599.3 مليون طن مكافئ نفط في عام 2011. أما إنتاج الطاقة الكهرومائية فقد ازداد بنسبة 1.6 في المائة ليلبلغ 791.5 مليون طن مكافئ نفط في عام 2011. وارتفع الإنتاج العالمي من مصادر الطاقة المتجددة الأخرى<sup>(3)</sup> بنسبة 17.7 في المائة ليصل إلى 194.8 مليون طن مكافئ نفط في عام 2011.

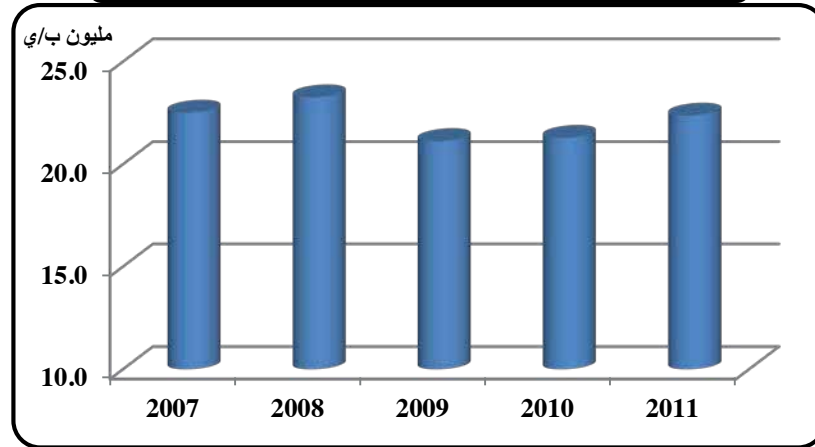
## النفط الخام

بلغ الإنتاج العالمي من النفط الخام فقط حوالي 72.1 مليون برميل/يوم في عام 2011، كما وصل إنتاج الدول العربية مجتمعة حوالي 22.4 مليون برميل/يوم خلال العام، بزيادة 5.1 في المائة عن عام 2010. وساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة حوالي 31 في المائة من إجمالي إنتاج النفط الخام العالمي في عام 2011 مقابل 29.6 في المائة في عام 2010، الملحق (3/5) والشكل (3).

(2) سوائل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

(3) تشمل طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الجوفية، طاقة الكتلة الحيوية والنفائات.

الشكل (3): تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية، 2007-2011



المصدر: منظمة أوبك، تقرير الأمين العام السنوي، 2011.

وقد كان للتطورات الجيوسياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة العربية أثراً متفاوتة على إنتاج الدول العربية المختلفة. وكان التأثير المباشر محصور عملياً في دول قليلة، وبخاصة ليبيا التي أنخفض إنتاجها من النفط من 1486.6 ألف برميل / يوم في عام 2010 إلى 408 ألف برميل/يوم في عام 2011، أي بنسبة انخفاض 72.6 في المائة. كما انخفض الإنتاج في بعض الدول الأخرى، والتي يعاني معظمها من ظاهرة الانخفاض في إنتاجها خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى الظروف التي شهدتها هذه الدول خلال العام. حيث انخفض إنتاج سورية إلى 330 ألف برميل/ يوم في عام 2011، أي بنسبة 14.7 في المائة. كما انخفض إنتاج اليمن من 275 ألف برميل/يوم في عام 2010 إلى 190 ألف برميل/يوم أي بنسبة انخفاض 30.9 في المائة. وانخفض إنتاج تونس من 78.8 ألف برميل/يوم في عام 2010 إلى 70 ألف برميل/يوم في عام 2011 أي بنسبة انخفاض 11.2 في المائة. أما بالنسبة للسودان، فقد عانت هي الأخرى من انخفاض في الإنتاج من 480 ألف برميل/يوم في عام 2010 إلى 470 ألف برميل/يوم في عام 2011 أي بنسبة 2.1 في المائة.

وفي المقابل تزايد الإنتاج في بقية الدول العربية لأسباب مختلفة من أهمها ارتفاع أسعار النفط العالمية بالإضافة إلى مشاريع توسيع الطاقات الإنتاجية التي تنفذها بعض الدول، حيث ارتفع إنتاج الإمارات بنسبة 8.3 في المائة ليصل إلى 2517 ألف برميل/يوم في عام 2011، وارتفع إنتاج البحرين بنسبة 3.6 في المائة ليبلغ 187.7 ألف برميل/يوم في عام 2011، وازداد إنتاج الجزائر بنسبة 5.6 في المائة ليصل إلى 1257 ألف برميل/يوم في عام 2011، وفي السعودية ازداد الإنتاج من 8165.6 ألف برميل/يوم في عام 2010 إلى 9311 ألف برميل/يوم في عام 2011 أي بنسبة زيادة 14.0 في المائة، وفي العراق ازداد الإنتاج بنسبة 13.1 في المائة ليبلغ 2668 ألف برميل/يوم في عام 2011 ، وفي قطر ارتفع الإنتاج من 733.4 ألف برميل/يوم في عام 2010 إلى 810 ألف برميل/يوم في عام 2011، وارتفع في الكويت من 2312 ألف برميل/يوم في عام 2010 إلى 2659.0 ألف برميل/يوم في عام 2011 أي بنسبة زيادة 15 في المائة، وفي مصر ازداد الإنتاج بنسبة 25.4 في المائة ليصل إلى 695 ألف برميل/يوم في عام 2011، (الملحق 3/5).

وفي عام 2011 حافظ الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي على ذات المستوى المسجل في عام 2010 البالغ 8093 ألف برميل/يوم. كما حافظ إنتاج الدول العربية من سوائل الغاز الطبيعي هو الآخر على ذات المستوى المسجل في 2010 والبالغ 2995 ألف برميل/يوم ليستأثر بنحو 35 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي.

#### الغاز الطبيعي المسوق<sup>(4)</sup>

وفيما يخص الغاز الطبيعي المسوق على المستوى العالمي ارتفعت الكميات المسوقة من الغاز الطبيعي في عام 2010 بحوالي 7.5 في المائة لتصل إلى أكثر من 3.2 تريليون متر مكعب. وشكلت حصة الدول العربية مجتمعة 14.4 في المائة من الإجمالي العالمي، مقارنة بحصة 14.6 في المائة في عام 2009. وقد ارتفع إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية من 435.4 مليار متر مكعب في عام 2009 إلى حوالي 461 مليار متر مكعب في عام 2010 أي بزيادة بلغت نسبتها 5.9 في المائة.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت الكميات المسوقة في جميع الدول العربية (باستثناء مصر)، حيث ازدادت في قطر بنسبة 7.9 في المائة لتصل إلى 96.3 مليار متر مكعب، والجزائر بنسبة 3 في المائة لتصل إلى 83.9 مليار متر مكعب، وفي الإمارات بنسبة 5 في المائة لتصل إلى 51.3 مليار متر مكعب في عام 2010، والسعودية بنسبة 11.7 في المائة لتصل إلى 87.7 مليار متر مكعب، والكويت بنسبة 3.6 في المائة لتصل إلى حوالي 11.9 مليار متر مكعب في عام 2011، وليبيا بنسبة 5.7 في المائة لتصل إلى 16.8 مليار متر مكعب، وعمان بنسبة 5.2 في المائة لتصل إلى حوالي 25.8 مليار متر مكعب. وفي المقابل انخفضت كميات الغاز المسوقة في مصر بنسبة 1.2 في المائة لتصل إلى 61.3 مليار متر مكعب في عام 2010. (الملحق 4/5).

#### مصادر الطاقة الأخرى

ارتفع إنتاج العالم من الفحم من حوالي 3727 مليون طن مكافئ نفط عام 2010 إلى حوالي 3956 مليون طن مكافئ نفط عام 2011. وجاءت الصين في طليعة الدول المنتجة، حيث وصل إنتاجها خلال عام 2011 إلى حوالي 1956 مليون طن مكافئ نفط، أي ما يعادل 49.5 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. أما في الدول العربية فلم تحدث تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه الذي ينحصر حالياً في منجم المغارة - شبه جزيرة سيناء في جمهورية مصر العربية، وتعمل المغرب على إعادة استثمار الفحم من بعض مناجمها التي كانت قد أغلقتها منذ فترة.

أما فيما يخص الطاقة النووية، فقد بلغ إنتاجها العالمي ما يعادل 599.3 مليون طن مكافئ نفط في عام 2011 مسجلة انخفاض بنسبة حوالي 4.3 في المائة مقارنة بعام 2010، ويعزى ذلك الانخفاض إلى كارثة انفجار مجمع فوكوشيما النووي الذي أدى إلى انخفاض إنتاج اليابان بنسبة 44.3 في المائة خلال عام 2011.

(4) الغاز الطبيعي المسوق هو الغاز المنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

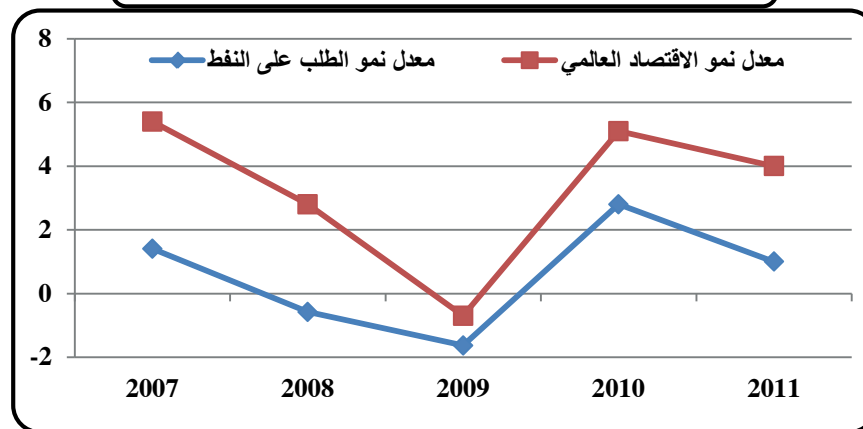
وبالنسبة لإنتاج الطاقة من المصادر المائية، فقد تم إنتاج 791.5 مليون طن مكافئ نفط في عام 2011، أي ما يمثل نحو 6.4 في المائة من إجمالي الإنتاج من المصادر الرئيسية للطاقة. تستغل العديد من الدول العربية، التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصة مصر والعراق والجزائر وسورية ولبنان وتونس والمغرب والسودان. وقد بلغ إجمالي الطاقات المركبة من الطاقة الكهرومائية خلال عام 2010 في الدول العربية كما يلي: مصر (2842 ميغاواط)، والعراق (2620 ميغاواط)، المغرب (1729 ميغاواط)، السودان (1550 ميغاواط)، سورية (1528 ميغاواط)، لبنان (272 ميغاواط)، الجزائر (275 ميغاواط) وتونس (63 ميغاواط).

## الطلب على الطاقة

### الطلب العالمي

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2011 نحو 12274.6 مليون طن مكافئ نفط (ما يعادل حوالي 246.5 مليون برميل مكافئ نفط يومياً) وازدياداً نحو 2.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2010. استأثرت الدول الصناعية بحصة 45 في المائة مقابل نحو 8.3 في المائة للدول المتحوّلة و 46.7 في المائة لبقية دول العالم. وقد شكّل الطلب على النفط حوالي 33.1 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2011، وبلغت حصة الفحم 30.3 في المائة والغاز الطبيعي 23.7 في المائة، والطاقة الكهرومائية 6.4 في المائة، والطاقة النووية 4.9 في المائة، والطاقة المتجددة 1.6 في المائة خلال العام المذكور. ويرغم ارتفاع الطلب العالمي على النفط بشكله المطلق في عام 2011، إلا أن معدلات نمو الطلب كانت أقل خلال العام بالمقارنة مع العام السابق، متأثرة بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. هذا وقد استمرت خلال العام العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط، إذ أن التغيير في اتجاه معدلات الاقتصاد العالمي من 5.3 في المائة خلال عام 2010 إلى 3.9 في المائة خلال عام 2011 صاحبه انخفاض ملحوظ في معدل النمو في الطلب على النفط، من 2.8 في المائة في عام 2010 إلى 1 في المائة في عام 2011، الشكل (4).

الشكل (4): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط، 2011-2007



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، 2011.



وقد تباينت مستويات الطلب العالمي على النفط خلال عام 2011، حيث انخفض مستوى الطلب في الدول الصناعية بنحو 0.3 مليون ب/ي ليصل إلى 45.9 مليون ب/ي وانخفضت حصتها من إجمالي الطلب العالمي على النفط من 53.2 في المائة في عام 2010 إلى 52.3 في المائة في عام 2011. بالمقابل ارتفع مستوى الطلب في دول العالم الأخرى بأكثر من 1 مليون ب/ي ليصل إلى 41.9 مليون برميل/يوم لتزداد حصتها من 46.8 في المائة في عام 2010 إلى 47.7 في المائة في عام 2011. وقد استحوذ الطلب الصيني، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي على 36.4 في المائة من الزيادة في طلب الدول النامية مجتمعة، حيث ارتفع بمقدار 400 ألف ب/ي ليصل إلى 9.4 مليون ب/ي في عام 2011، هذا في حين ازداد طلب الدول المتحولة بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بالعام السابق، الجدول رقم (1).

### الجدول (1)

#### الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2007 – 2011

2011 <sup>(1)</sup>	2010	2009	2008	2007	
45.9	46.2	45.5	47.6	49.4	الدول الصناعية مليون ب/ي
0.6-	1.5	4.4-	3.6-	0.4-	الزيادة السنوية (في المائة)
41.9	40.7	39.0	38.4	37.0	دول العالم الأخرى <sup>(2)</sup> مليون ب/ي
2.9	4.4	1.6	3.8	3.9	الزيادة السنوية (في المائة)
<b>87.8</b>	<b>86.9</b>	<b>84.5</b>	<b>86.0</b>	<b>86.4</b>	إجمالي العالم مليون ب/ي
<b>1.0</b>	<b>2.8</b>	<b>1.7-</b>	<b>0.5-</b>	<b>1.4</b>	الزيادة السنوية (في المائة)

(1) بيانات تقديرية.

(2) تضم كلا من الدول النامية والدول المتحولة.

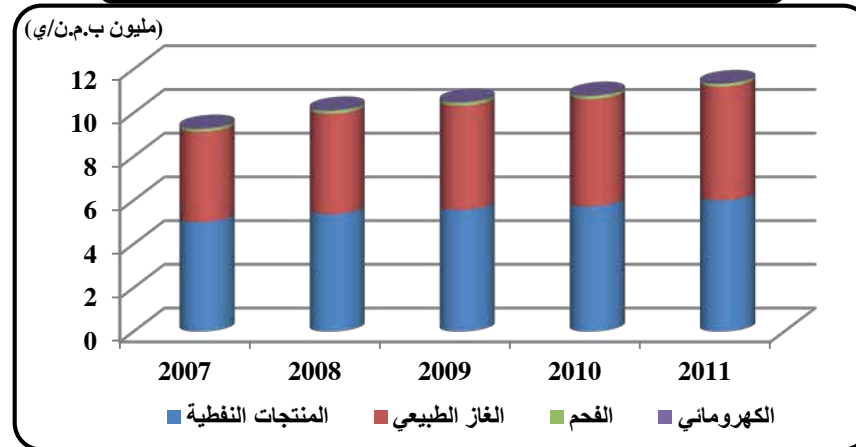
المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2011.

### الطلب في الدول العربية

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لتغطية إحتياجات الطاقة فيها حيث يلبي 52.7 في المائة من إجمالي استهلاكها من الطاقة في عام 2011. ويأتي الغاز الطبيعي في المركز الثاني حيث بلغت حصته 45.6 في المائة من إجمالي الاستهلاك. بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى وأهمها الطاقة الكهرومائية والفحم بدور ثانوي ومتناقص بصورة مستمرة، إذ لا تتجاوز حصتهما معاً 1.7 في المائة في عام 2011.

وقد ارتفع الطلب على الطاقة في الدول العربية في عام 2011 بنسبة 4.7 في المائة ليصل إجمالي الطلب إلى حوالي 11.4 مليون برميل مكافئ نفط يومياً (ب م ن/ي) بالمقارنة مع 10.9 مليون ب م ن/ي في عام 2010، الملحق (5/5) والشكل (5).

الشكل (5): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية ، 2011-2007



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2011.

وجاءت الزيادة في الطلب على الطاقة بصورة رئيسية من ست دول عربية هي: السعودية (200 ألف ب م ن ي)، والإمارات (78 ألف ب.م.ن/ي)، وقطر (70 ألف ب.م.ن/ي)، ومصر (32 ألف ب.م.ن/ي)، والعراق (25 ألف ب.م.ن/ي)، والجزائر (25 ألف ب.م.ن/ي). ويمثل حجم استهلاك السعودية حوالي 28.3 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2011. وتأتي الإمارات في المركز الثاني بنسبة 13.7 في المائة، ومصر في المركز الثالث بنسبة 12.6 في المائة، وقطر والعراق بنسبة 6.4 في المائة، والجزائر بنسبة 6 في المائة. ويعزى التباين في استهلاك الطاقة ضمن الدول العربية إلى العديد من العوامل التي تتمثل بصورة أساسية في اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما تعكسه من اختلاف درجات عملية التصنيع من ناحية، ودرجات الرفاهية المتباينة التي وصلتها الدول العربية من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى النمو السكاني المتسارع والموارد المتاحة للدولة من الاحتياطات الهيدروكربونية ودرجة استغلالها. وتلعب كل هذه العوامل دوراً حاسماً في تطور مستوى استهلاك الطاقة في الدول العربية.

وفي جانب متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية، فقد تزايد بمعدل 2.6 في المائة سنوياً خلال الفترة 2007 – 2011 ليرتفع إلى 11.5 ب.م.ن/ي في عام 2011 بالمقارنة مع 10.4 ب.م.ن/ي في عام 2007. ويخفي هذا المتوسط التباين الكبير فيما بين الدول العربية فرادى، حيث يتراوح المتوسط بين 6 ب.م.ن/ي في تونس و151.3 ب.م.ن/ي في قطر.

#### المنتجات البترولية

ارتفع استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية بنسبة 3.8 في المائة (وهي تقل قليلاً عن نسبة الزيادة المسجلة خلال العام السابق) ليصل إلى 6.0 مليون ب.م.ن/ي في عام 2011 مقارنة مع أقل من 5.8 مليون ب.م.ن/ي في عام

2010 وبلغت حصة الدول العربية من إجمالي استهلاك النفط في العالم حوالي 6.8 في المائة في عام 2011، بينما بلغت حصة الدول الصناعية 52.3 في المائة، و 42.1 في المائة للاقتصادات الناشئة و 5.6 في المائة للدول المتحولة.

وجاء الجزء الأكبر من الزيادة في حجم الاستهلاك في عام 2011 بشكل أساسي من السعودية التي بلغ حجم الزيادة فيها 100 ألف ب.م.ن/ي، والتي شكلت ما يقارب من 50 في المائة من إجمالي الزيادة في الدول العربية في عام 2011. هذا بالإضافة إلى زيادات أقل في دول أخرى والتي بلغت 18 ألف ب.م.ن/ي في الإمارات، و 15 ألف ب.م.ن/ي في كل من الجزائر والعراق والكويت ومصر.

وفيما يتعلق بحصة المنتجات البترولية من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2011، تلبية تلك المنتجات أكثر من نصف احتياجات الطاقة في كل من الكويت التي وصلت حصة المنتجات البترولية فيها إلى 85.2 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة، وسورية 71.8 في المائة، والعراق 71.0 في المائة، وتونس 65.1 في المائة، والسعودية 60.2 في المائة، والجزائر 52.2 في المائة.

وفيما يخص التوزيع النسبي للمنتجات البترولية المستهلكة في الدول العربية في عام 2011، استمر زيت الغاز/الديزل باحتلال المرتبة الأولى حيث بلغت حصته 32.2 في المائة من الإجمالي، ويأتي الغازولين في المرتبة الثانية بحصة وصلت إلى 21.4 في المائة. ويأتي زيت الوقود في المرتبة الثالثة بنسبة 20.9 في المائة، ثم غاز البترول المسال بحصة وصلت إلى 7.5 في المائة. وبلغت نسبة وقود الطائرات 4.8 في المائة، وأخيراً الكيروسين بحصة 1.7 في المائة. ولا يزال النفط الخام يستخدم بصورة مباشرة كوقود سواء في محطات الكهرباء أو في مصافي التكرير في عدد من الدول العربية. وبلغت حصة النفط الخام 9 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية خلال العام، الجدول رقم (2).

الجدول (2)  
التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية، لعامي 2010 و2011  
( ألف ب.م.ن/ي )

2011		2010		المنتج
الحصة (%)	الكمية	الحصة (%)	الكمية	
32.2	1932	32	1831.7	زيت الغاز/الديزل
21.4	1284	21.6	1236.4	الغازولين
20.9	1254	21	1202	زيت الوقود
7.5	450	7.5	429.3	غاز البترول المسال
4.8	288	4.7	269	وقود الطائرات
1.7	102	1.8	103	الكيروسين
9.0	540	8.7	498	نفط خام
2.5	150	2.7	154.6	منتجات أخرى
<b>100.0</b>	<b>6000</b>	<b>100.0</b>	<b>5724</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2011 و 2012.

## الغاز الطبيعي

يحتل الغاز الطبيعي المرتبة الثانية في تغطية متطلبات الطاقة في الدول العربية، والتي بذلت جهوداً كبيرة للتوسع في استغلال الغاز الطبيعي وزيادة الاعتماد عليه في سد متطلباتها من الطاقة. ولقد أدت هذه الجهود إلى ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي بمعدلات سنوية متزايدة وخاصة خلال السنوات الأخيرة. فقد وصل حجم استهلاك الغاز الطبيعي إلى 5.2 مليون ب.م.ن/ي في عام 2011 مقابل 4.9 مليون ب.م.ن/ي في عام 2010. وأدى ذلك بدوره إلى زيادة أهميته النسبية في موازين الطاقة لتصل إلى 45.6 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2011. وضمن الدول المنتجة الرئيسية للغاز تستحوذ السعودية، الإمارات، مصر، قطر، والجزائر بصورة مجتمعة على 71.1 في المائة من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2011.

## الطاقة الكهرومائية

تتمتع الدول العربية بإمكانيات محدودة لتوليد الطاقة الكهرومائية نظراً لضآلة المصادر المائية المتاحة واللازمة لإنشاء محطات الطاقة الكهرومائية. لذلك تساهم هذه الطاقة مساهمة محدودة في موازين الطاقة في الدول العربية. حيث توجد بعض الإمكانيات البسيطة لتوليد الطاقة الكهرومائية في عدد من الدول العربية، وهي: مصر والعراق والمغرب والسودان وسورية ولبنان والجزائر وتونس. ويقدر حجم استهلاك الطاقة الكهرومائية في تلك الدول بحوالي 143 ألف ب.م.ن/ي في عام 2011. وبلغت حصة الطاقة الكهرومائية من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية حوالي 1.3 في المائة في عام 2011 وهي ذات الحصة المسجلة خلال العام السابق.

## الفحم

تعتبر مساهمة الفحم محدودة جداً في ميزان الطاقة ولعدد قليل من الدول العربية، وهذه الدول هي: مصر والجزائر والمغرب ولبنان. ويقدر إجمالي استهلاك هذه الدول الأربع بحوالي 48 ألف ب.م.ن/ي في عام 2011. وحافظ الفحم على حصته السابقة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية والتي هي بحدود 0.4 في المائة.

## المخزون

تعتبر حركة المخزون النفطي وبخاصة في الدول الصناعية أحد المؤشرات المؤثرة في سوق النفط والأسعار، خصوصاً خلال فترات الأزمات، حيث أن عملية بناء المخزون تعني زيادة في الطلب على النفط وعملية السحب من المخزون تعني امدادات نفط إضافية في السوق.

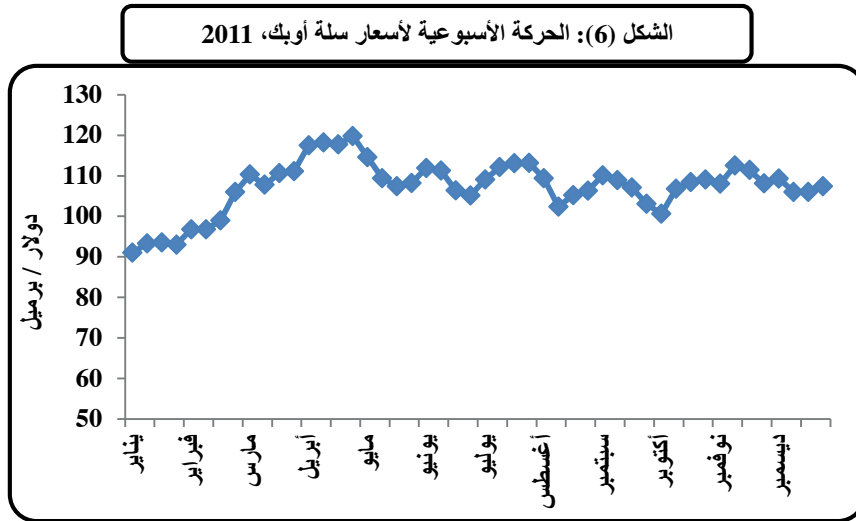
بلغ إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) 6994 مليون برميل في نهاية عام 2011، منخفضة بنحو 173 مليون برميل، أي بنسبة 2.4 في المائة بالمقارنة مع المستويات المسجلة في نهاية العام السابق. الجدير بالاهتمام، أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية في نهاية عام 2011 قد بلغت حوالي 58 يوم من الاستهلاك وهو مستوى أقل قليلاً من المسجل في العام السابق لكنه لا يزال يعد مرتفعاً عن المتوسط الاعتيادي. الملحق (6/5).

## الأسعار

### أسعار النفط الخام

شهد عام 2011 ارتفاع في معدلات أسعار النفط العالمية ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة، حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك عتبة 100 دولار/ برميل ليصل إلى 107.5 دولار/برميل، بالمقارنة مع 77.4 دولار/برميل في عام 2010، أي بزيادة 30.1 دولار/برميل، ما يعادل حوالي 39 في المائة.

وتميز النصف الأول من العام بدرجة عالية نسبياً من التقلبات السعرية بالمقارنة مع العام السابق لتتراوح المعدلات الشهرية لسلة أوبك ما بين 92.8 دولار/برميل و 118.1 دولار/برميل. لكن الأسعار عادت واستقرت نسبياً خلال النصف الثاني من عام 2011 متراوحة ما بين 106.3 دولار/برميل و 111.6 دولار/برميل خلال تلك الفترة. الملحق (7/5) والشكل (6).



المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2011.

وقد تأثرت حركة أسعار النفط خلال عام 2011 بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وبتجاهات متفاوتة، فمنها ما دفع بالأسعار نحو الصعود تارة ونحو الهبوط تارة أخرى ، ومن أهم تلك العوامل ما يلي:

- التخفيض التراكمي وقدره 4.2 مليون برميل/ يوم الذي أجرته منظمة أوبك في إنتاجها اعتباراً من بداية شهر يناير 2009 وعدم اتخاذ المنظمة لقرارات لتغيير سياستها الإنتاجية طيلة الأعوام الثلاثة الماضية (2009- 2011) ساعد في تقليص حجم الفائض في المعروض في السوق و كان عاملاً حاسماً وراء ارتفاع الأسعار وحالة الاستقرار النسبي التي اتسمت بها بخاصة خلال النصف الثاني من العام.
- التطورات السياسية في المنطقة العربية والتي بدأت في تونس في نهاية عام 2010 وما صاحبها من قلق عالمي حول احتمال امتدادها لتشمل دولاً أخرى منتجة للنفط في المنطقة وانعكاسات ذلك على الإمدادات على ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه المنطقة العربية في توفير إمدادات النفط للسوق العالمية. هذا بالإضافة إلى احتدام التوتر بشأن برنامج إيران النووي وما أثاره من مخاوف من احتمال تعطل الإمدادات بفعل التهديدات بغلق طرق النقل البحرية في الخليج العربي.
- أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة وبخاصة في منطقة اليورو، والتي بدأت في اليونان لتشمل دولاً أخرى ليصبح العديد منها على حافة الإفلاس والتي شكلت تحدي رئيسي للاقتصاد العالمي. وقد كان لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو تأثيرات بالغة على الاقتصاد العالمي، وبخاصة في النصف الثاني من العام، من خلال تباطؤ معدلات نمو التجارة الدولية واتخاذ تدابير تقشفية وتزايد الصعوبات الائتمانية في دول المنطقة.
- التقلبات في أسعار صرف الدولار (عملة تسعير النفط في الأسواق العالمية) مقابل العملات الرئيسية، حيث استهل الدولار العام بأداء ضعيف مقابل اليورو والذي كان أحد الدوافع وراء الارتفاع في أسعار النفط خلال الأشهر الأولى من العام. لكنه تحسن خلال النصف الثاني من العام مقابل اليورو الذي بدأ بالتراجع أمام الدولار، وبخاصة منذ شهر اغسطس 2011. وبرغم العلاقة العكسية التقليدية ما بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار مقابل اليورو، فإن القوة النسبية لسعر صرف الدولار خلال النصف الثاني من العام كان لها تأثير ضعيف نسبياً على أسعار النفط. وبالتالي، فإنه برغم انخفاض معدلات أسعار سلة أوبك خلال الربع الثالث والرابع بالمقارنة مع معدلاتها خلال الربع الثاني، فهي لا تزال تفوق المعدلات التي بلغت خلال الربع الأول من العام. وقد تم تبرير ذلك من قبل بعض المحللين بأن تلك العلاقة العكسية ما بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار قد أصبحت أقل حدة خلال الفترة الأخيرة.
- عوامل موسمية لها علاقة بالطقس، وبخاصة الشتاء البارد في نصف الكرة الشمالي في بداية عام 2011 بالمقارنة مع درجة الحرارة المرتفعة نسبياً وبخاصة في أوروبا خلال الربع الرابع من العام. هذا بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، التي كانت كارثة فوكوشيما اليابانية من أبرزها خلال العام.

• على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات في البلدان الصناعية للحد من التقلبات الكبيرة في الأسعار والمضاربات المفرطة في السوق كان للمضاربات دور في تذبذب الأسعار خلال العام، وبدرجة فاقت العام السابق حيث بلغ الفارق ما بين أعلى وأدنى معدل شهري لأسعار سلة أوبك 25.3 دولار/برميل خلال عام 2011 بالمقارنة مع 16.1 دولار/برميل خلال عام 2010. ويعزى ذلك إلى تزايد اعتبار النفط كسلعة مالية ليس لأغراض المضاربات فحسب، بل أيضاً لأغراض الاستثمارات طويلة الأمد من قبل صناديق استثمارية متنوعة. وبشكل عام، إن تحرك الأسعار خلال السنوات الأخيرة بنمط مرتبط تقريباً بأنشطة المضاربات والعوامل المالية، كان وراء الارتفاع التدريجي في الأسعار إلى مستويات عالية لا يمكن تبريرها بأساسيات السوق التقليدية لوحدها في بعض الأوقات.

وما لا شك فيه، أن تفاقم الأحداث في المنطقة العربية كان بمثابة الأرضية الخصبة التي ساعدت في تزايد نشاط المضاربين خصوصاً بعد أن طالت التوترات دائرة البلدان المنتجة للنفط مثل ليبيا التي توقف إنتاجها بصورة تكاد تكون تامة منذ اندلاع الثورة في شهر شباط/فبراير وحتى شهر سبتمبر 2011.

والجدير بالذكر أنه رغم الظروف الجيوسياسية، وانعكاساتها على الإمدادات لم تحصل شحة في الإمدادات النفطية في الأسواق، بل اتسمت حالة العرض والطلب بالتوازن خلال العام. وبالتالي لم ترى منظمة أوبك ضرورة للخطوة التي اتخذتها وكالة الطاقة الدولية في شهر يونيو 2011 بسحب كمية 60 مليون برميل من المخزونات النفطية الاستراتيجية للدول الأعضاء بهدف سد الفراغ الذي تركه انقطاع الإمدادات الليبية.

وانعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال العام على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية بشكل عام التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها خلال العام بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة. عموماً، تزايدت أسعار الخامات الخفيفة منخفضة المحتوى الكبريتي بشكل أكبر بالمقارنة مع الخامات الثقيلة عالية المحتوى الكبريتي، ما أدى إلى توسع الفروقات السعرية فيما بينها.

فقد ارتفع الخام الجزائري بواقع 32.5 دولار/برميل ليصل إلى 112.9 دولار/برميل خلال العام، أي بنسبة 40.4 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وارتفع خام التصدير الكويتي بواقع 29.3 دولار/برميل ليصل إلى 105.6 دولار/برميل أي بنسبة ارتفاع 38.4 في المائة بالمقارنة مع عام 2010، ما أدى إلى توسع الفروقات بين الخام الجزائري والكويتي ليصبح 7.3 دولار/برميل خلال العام بالمقارنة مع 4.1 دولار/برميل خلال العام السابق.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 38.6 في المائة ليبلغ 107.8 دولار/برميل، وخام مبربان الإماراتي بنسبة 37.4 في المائة ليصل إلى 109.8 دولار/برميل، وخام السدرة الليبي بنسبة 41.5 في المائة ليصل إلى 111.9 دولار/برميل، والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 36.2 في المائة و 38.3 في المائة ليصلا إلى 106.5 و 106.2 دولار/برميل تباعا خلال العام. الجدول رقم (3).

الجدول (3)  
أسعار بعض النفوط العربية، 2010-2011  
(دولار/ برميل)

الارتفاع في عام 2011 (في المائة)	متوسط 2011	2011				متوسط 2010	أنواع الخامات
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
38.6	107.8	108.3	108.6	112.6	101.7	77.8	العربي الخفيف السعودي
37.4	109.8	109.6	110.9	115.1	103.2	79.9	خام مريان الإماراتي
40.4	112.9	111.2	114.5	119.7	106.2	80.4	خليط الصحراء الجزائري
38.4	105.6	106.9	106.3	110.0	99.3	76.3	خام التصدير الكويتي
41.5	111.9	110.1	114.3	118.4	104.6	79.1	السدر الليبي
38.3	106.2	106.5	107.2	110.5	100.3	76.8	البصرة العراقي
36.2	106.5	107.1	107.3	111.1	100.6	78.2	خام قطر البحري
40.8	106.2	105.6	108.7	111.1	99.3	75.4	خليط السويس المصري
36.1	106.6	107.2	107.4	111.2	100.6	78.3	عُمان

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي 2011.  
OPEC Bulletin, Various Issues. -

ويتضح أن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ 30.1 دولار للبرميل يفوق الارتفاع في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2000 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي في الدول الصناعية حيث ارتفع بنحو 23.6 دولار للبرميل أي بنسبة 36.3 في المائة ليصل متوسطها إلى 88.6 دولار للبرميل في عام 2011، الملحق (8/5).

#### الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

طراً ارتفاع على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2011 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وينسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. وفيما يخص تطور أسعار المنتجات النفطية في الدول العربية، حافظت المستويات التي كانت سائدة لأسعار المنتجات البترولية في أسواقها المحلية في عام 2010 باستثناء سورية التي قامت في نهاية عام 2011 بزيادة أسعار الغازولين والمملكة الأردنية الهاشمية التي تعمل على مراجعة قائمة أسعار المنتجات البترولية في السوق المحلية بصورة منتظمة.

بلغ معدل سعر الغازولين في الخليج الأمريكي 124.5 دولار/ برميل في عام 2011، أي بارتفاع 33.0 دولار/ برميل، وتمثل 36.1 في المائة مقارنة بمعدلات السعر لعام 2010، وفي سوق البحر المتوسط وصل معدل السعر خلال العام 118.7 دولار/ برميل، بارتفاع 38.2 دولار/ برميل، تمثل 47.5 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وفي سوق روتردام وصل معدل السعر خلال العام إلى 120.4 دولار/ برميل، بارتفاع 30.4 دولار/ برميل، تمثل 33.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2010. أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل معدل السعر إلى 119.6 دولار/ برميل خلال عام 2011، بزيادة 31.2 دولار/ برميل، والتي تمثل حوالي 35.3 في المائة مقارنة بأسعار عام 2010.



وبالتالي، فقد حققت السوق الأمريكية أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال عام 2011، تلتها سوق روتردام ثم سنغافورة وأخيراً سوق البحر المتوسط التي حققت أدنى الأسعار.

ويتضح بأن الأسعار النهائية للغازولين في السوق الأمريكية هي الأقل من بين الدول الصناعية بسبب الضرائب المنخفضة في تلك السوق، إذ بلغت هذه الضرائب في شهر أكتوبر 2011 حوالي 11.9 في المائة من السعر النهائي للغازولين مقارنة بنسبة 30 في المائة في كندا، و43.8 في المائة في اليابان، و48.8 في المائة في أسبانيا، وأكثر من 55 في المائة في بعض الدول الأوروبية الأخرى (ألمانيا 58.8 في المائة، وبريطانيا 59.7 في المائة، وفرنسا 57.3 في المائة، و55.9 في المائة في إيطاليا) خلال الفترة نفسها.

لا تزال مستويات أسعار زيت الغاز بشكلها المطلق خلال عام 2011 في كل من سوق روتردام وسنغافورة تفوق أسعار كل من الغازولين وزيت الوقود، ويعود ذلك إلى الطلب المستمر على المنتج صيفا وشتاءً، وخصوصاً في قطاع المواصلات وقطاع التدفئة والتبريد وتوليد الكهرباء في بعض الدول كالصين. وقد استأثرت سوق روتردام بأعلى نسبة زيادة حيث أنها بلغت 39.7 في المائة مقارنة بمعدل عام 2010 ليصل معدل السعر إلى 126.3 دولار/برميل خلال العام. وجاءت السوق الأمريكية بنسبة ارتفاع 39.2 في المائة ليصل معدله إلى 122.6 دولار/برميل، ثم سوق سنغافورة بارتفاع 38.9 في المائة ليصل إلى 126.3 دولار/برميل. وأخيراً سوق البحر المتوسط بزيادة 24.7 في المائة ليبلغ معدله إلى 111.5 دولار/برميل.

وارتفعت أسعار زيت الوقود خلال عام 2011 في جميع الأسواق، حيث وصل معدلها في السوق الأمريكية إلى 100 دولار/برميل، بارتفاع 39.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2010، وفي سوق سنغافورة إلى 102.6 دولار/برميل، بارتفاع 40.5 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، ووصل إلى 101.2 دولار/برميل في سوق البحر المتوسط، بارتفاع 41.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2010. أما في سوق روتردام، فقد وصل السعر إلى 100.4 دولار/برميل خلال العام، بارتفاع 39.4 في المائة بالمقارنة مع العام السابق.

### أسعار الشحن

شهدت أسعار شحن النفط الخام لكافة الوجهات انخفاضاً مقارنة بالمستويات التي وصلتها خلال عام 2010 لأسباب أهمها تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى ما شهدته بعض الدول المنتجة من أحداث أدت إلى توقف مؤقت في الإنتاج والصادرات، ما يعني انخفاض في الطلب على حركة الناقلات. بلغ معدل سعر الشحن خلال عام 2011 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الخليج العربي إلى الشرق (للسفن الكبيرة VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن) 53 نقطة على المقياس العالمي (World Scale-WS)<sup>(5)</sup>، بانخفاض 20 نقطة، والتي تمثل حوالي 27 في المائة مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2010.

<sup>(5)</sup> المقياس العالمي (World Scale) هو طريقة مستخدمة لاحتساب أسعار الشحن، حيث أن نقطة واحدة على المقياس العالمي تعني 1 في المائة من سعر النقل القياسي لذلك الاتجاه في كتاب المقياس العالمي (World Scale) الذي ينشر سنوياً من قبل (World Scale Association) ويتضمن قائمة من الأسعار بصيغة دولار/طن تمثل (World Scale 100) لكل الوجهات الرئيسية في العالم.

أما بالنسبة لمعدل أسعار الشحن للشحنات المتجهة من الخليج العربي إلى الغرب (للناقلات بحمولة 270-285 ألف طن ساكن) فقد وصل خلال عام 2011 إلى 39 نقطة على المقياس العالمي، وبانخفاض مقداره 12 نقطة، والتي تمثل 23.5 في المائة مقارنة بمعدل عام 2010.

كما طرأ تراجع أيضاً بالنسبة لأسعار الشحن ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (80-85 ألف طن ساكن) حيث وصل معدلها خلال عام 2011 إلى 101 نقطة على المقياس العالمي، وبانخفاض 16 نقطة، والتي تمثل حوالي 13.7 في المائة مقارنة بمعدل عام 2010.

ومن اللافت، أن أسعار شحن النفط الخام من الخليج العربي باتجاه الشرق قد سجلت أعلى مستوياتها في بداية العام، حيث بلغت 66 نقطة خلال شهر فبراير، ثم أعقبها فترات من الصعود والنزول لتصل إلى أدنى مستوياتها وبواقع 44 نقطة خلال شهر سبتمبر من العام، لتعاود الارتفاع مرة أخرى خلال الأشهر اللاحقة.

وبقدر تعلق الأمر بوجهة الغرب، فقد استهلكت أسعار الشحن العام بأدنى المستويات بواقع 32 نقطة خلال شهر يناير ثم تصاعدت لتبلغ حدها الأعلى 44 نقطة خلال شهر مارس وتراوحت مستوياتها خلال الأشهر اللاحقة ما بين 35 إلى 41 نقطة.

أما بالنسبة لوجهة البحر المتوسط فقد استهلكت عام 2011 بأدنى مستوى بواقع 74 نقطة خلال شهر يناير ثم استمرت بالانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى لغاية وصولها إلى الحد الأعلى 141 نقطة خلال شهر ديسمبر من العام.

#### أسعار الغاز الطبيعي

شهدت معدلات أسعار الغاز الطبيعي، سواء المنقول بواسطة خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال، ارتفاعاً في معظم الأسواق الرئيسية خلال عام 2011 بالمقارنة مع معدلاتها خلال عام 2010، حيث ارتفع معدل سعر الغاز الطبيعي المسال الواصل إلى اليابان خلال عام 2011 بنسبة 35 في المائة ليصل إلى 14.7 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وإلى كوريا بنسبة 20.2 في المائة ليصل إلى 12.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وفي المملكة المتحدة ارتفع السعر في سوق (NBP) بنسبة 37.7 في المائة ليصل إلى 9.0 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية وارتفع في ألمانيا بنسبة 32.5 في المائة ليصل إلى 10.6 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. بالمقابل انخفض سعر الغاز المنقول عبر الأنابيب في كندا بنسبة حوالي 6 في المائة ليصل إلى 3.5 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية وفي الولايات المتحدة انخفض السعر في سوق هنري بحوالي 8.7 في المائة ليصل إلى 4.0 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية، الجدول رقم (4).

الجدول (4)

أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة، 2011-2007  
(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

الغاز الطبيعي المسال	الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب					
	اليابان	كندا	الولايات المتحدة	بريطانيا	ألمانيا	
كوريا						
9.5	7.8	6.2	6.9	6.0	8.0	2007
13.8	12.5	8.0	8.8	10.8	11.6	2008
9.6	9.0	3.4	3.9	4.9	8.5	2009
10.1	10.9	3.7	4.4	6.6	8.0	2010
12.5	14.7	3.5	4.0	9.0	10.6	2011

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليوم، 2012.

صادرات النفط والغاز الطبيعي

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 54.6 مليون ب/ي في عام 2011، مرتفعة بحوالي 1.1 مليون ب/ي أي بنسبة حوالي 2.0 في المائة مقارنة بالعام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط بحصة 36.2 في المائة من إجمالي تلك الصادرات تلتها بلدان الاتحاد السوفيتي سابقاً بحصة حوالي 16 في المائة، ثم منطقة غرب أفريقيا بحصة 8.5 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية، شكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 34.8 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بنحو 19 مليون ب/ي في عام 2011، ومن دون تغيير هام مقارنة بحجم صادراتها لعام 2010، الجدول رقم (5).

الجدول (5)

الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق، عامي 2010 و2011  
(مليون برميل في اليوم)

2011 <sup>(*)</sup>	2010	
6.9	6.3	أمريكا الشمالية
3.8	3.6	أمريكا اللاتينية
2.1	1.9	الدول الأوروبية
8.7	8.5	الاتحاد السوفيتي السابق
26.3	26.4	الشرق الأوسط وأفريقيا
6.2	6.2	دول آسيا والمحيط الهادي
0.6	0.6	بقية دول العالم
<b>54.6</b>	<b>53.5</b>	<b>الإجمالي العالمي</b>
<b>19</b>	<b>19</b>	<b>الدول العربية</b>
<b>34.8</b>	<b>35.5</b>	<b>حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي ( في المائة )</b>

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليوم، 2011 و 2012.  
(\* ) أرقام تقديرية.

والجدير بالذكر أن خمس دول عربية وهي الإمارات والجزائر والسعودية والعراق والكويت قد استحوذت على ما يقارب من 90 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2011. أما فيما يتعلق بوجهة

الصادرات النفطية من الدول العربية، متمثلة في مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تتضمن معظم الدول العربية إلى بقية بلدان العالم خلال عام 2011 فقد استأثرت السوق الآسيوية على حوالي 68.3 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العربية، منها الصين والهند واليابان بنسبة 13.3 في المائة و 10.9 في المائة و 16.3 في المائة على التوالي ودول آسيوية أخرى بنسبة 22.1 في المائة والسوق الأوروبية على حوالي 16.3 في المائة وأمريكا الشمالية بحصة حوالي 12 في المائة، الجدول رقم (6).

#### الجدول (6)

#### وجهة الصادرات النفطية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحسب المناطق

عام 2011

الكمية (مليون ب/ي)	الحصة (في المائة)	
2.6	12.0	أمريكا الشمالية
0.2	0.9	أمريكا اللاتينية
3.5	16.3	الدول الأوروبية
14.8	68.3	آسيا ومنها:
2.9	13.3	- الصين
2.4	10.9	- الهند
3.5	16.3	- اليابان
1.3	5.7	- سنغافورة
4.8	22.1	- بلدان آسيوية أخرى
0.5	2.4	أفريقيا
21.7	100.0	الإجمالي

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، 2012.

ارتفع إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه ( غاز الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل ) بنسبة حوالي 4 في المائة خلال عام 2011 ليبلغ 1025.4 مليار متر مكعب مقارنة بحوالي 986.1 مليار متر مكعب في عام 2010. فقد ارتفعت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 1.3 في المائة لتصل إلى 694.6 مليار متر مكعب في عام 2011، مشكلة حصة 67.7 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2011 مقارنة بحصة 69.5 في المائة في عام 2010. كما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي بواسطة الناقلات على شكل غاز طبيعي مسال بنسبة 10 في المائة لتبلغ 330.8 مليار متر مكعب مستأثرة بحصة 32.3 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2011 مقارنة بحصة 30.5 في المائة خلال العام السابق.

وشهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية إلى الأسواق العالمية، سواء على شكل غاز طبيعي مسال أو بواسطة خطوط الأنابيب ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2011 لتصل إلى حوالي 214 مليار متر مكعب مقابل 201.4 مليار متر مكعب في عام 2010، أي بزيادة نسبتها 6.3 في المائة مستحوذة على نسبة 20.9 في المائة من الإجمالي العالمي. و احتلت قطر على المرتبة الأولى بين الدول العربية حيث بلغت صادراتها حوالي 121.8 مليار متر مكعب أي ما نسبته حوالي 57 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية في عام 2011، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها حوالي 51.5 مليار متر مكعب بحصة بلغت 24.1 في المائة من إجمالي صادرات الدول

العربية، ثم عمان بحصة 5.1 في المائة، مصر 4.9 في المائة، فاليمن 4.2 في المائة، ثم الإمارات بحصة 3.7 في المائة، وأخيراً ليبيا بحصة حوالي 1 في المائة، كما يوضح الجدول رقم (7).

الجدول (7)  
صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه، لعامي 2010 و2011  
(مليار متر مكعب)

	2011			2010		
	الإجمالي	على ظهر الناقلات	عبر الأنابيب	الإجمالي	على ظهر الناقلات	عبر الأنابيب
الجزائر	51.5	17.1	34.4	56.3	19.3	37.0
عمان	10.9	10.9	0.0	11.5	11.5	0.0
ليبيا	2.4	0.1	2.3	9.8	0.34	9.41
مصر	10.4	8.6	1.8	15.2	9.7	5.5
قطر	121.8	102.6	19.2	95.3	76.1	19.2
الإمارات العربية	8.0	8.0	0.0	7.9	7.9	0.0
اليمن	8.9	8.9	0.0	5.5	5.5	0.0
إجمالي الدول العربية	213.9	156.1	57.7	201.4	130.3	71.1
الإجمالي العالمي	1025.4	330.8	694.6	986.1	300.6	685.5
حصة الدول العربية من الإجمالي ( في المائة )	20.9	47.2	8.3	20.4	43.4	10.4

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليوم، 2011 ، 2012.

وقد انخفضت صادرات الغاز الطبيعي العربي عبر الأنابيب من 71.1 مليار متر مكعب عام 2010 إلى 57.7 مليار متر مكعب عام 2011، مشكلة ما نسبته حوالي 27 في المائة من إجمالي الصادرات العربية ونسبة 8.3 في المائة من الإجمالي العالمي لصادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. بالمقابل، ارتفعت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال على ظهر الناقلات من 130.3 مليار متر مكعب في عام 2010 إلى 156.1 مليار متر مكعب عام 2011 مشكلة بذلك ما نسبته 73 و 47.2 في المائة من إجمالي صادرات الغاز للدول العربية وصادرات الغاز المسال العالمية لعام 2011 على التوالي.

تستأثر الجزائر بالجزء الأكبر وبنحو 60 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. من جهة أخرى، تشكل صادرات قطر الجزء الأكبر وبنسبة حوالي 66 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال المصدر على متن الناقلات.

وفيما يتعلق بوجهة صادرات الغاز الطبيعي، تعتبر أوروبا الوجهة لكامل صادرات شمال أفريقيا من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب خارج حدود المنطقة. وتقتصر صادرات قطر عبر الأنابيب على دول المنطقة القريبة المشمولة بمشروع دولفين<sup>(6)</sup>. كما تقتصر الصادرات المصرية عبر الأنابيب على خط الغاز العربي بشكل رئيسي. وفيما يخص وجهة

(6) مشروع دولفين للغاز هو مبادرة استراتيجية في مجال الطاقة تتضمن إنتاج ومعالجة الغاز الطبيعي من حقل غاز الشمال البحري في قطر ومن ثم تصديره عبر الأنابيب الممتدة تحت سطح البحر إلى كل من الإمارات وعمان.

صادرات الغاز الطبيعي المسيل، غطت صادرات قطر معظم أسواق العالم لتشمل أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط. واتجهت صادرات الجزائر إلى أوروبا بالإضافة إلى كميات متواضعة إلى آسيا والمحيط الهادي. كما شملت وجهة صادرات مصر أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط والدول الآسيوية. بينما اقتصر وجه صادرات ليبيا على أوروبا. أما بالنسبة لصادرات كل من عمان والإمارات واليمن من الغاز الطبيعي المسيل فقد تركزت في منطقة آسيا والمحيط الهادي بالإضافة إلى كميات قليلة نسبياً اتجهت إلى أوروبا (والشرق الأوسط بالنسبة للإمارات)، الجدول رقم (8).

#### الجدول (8)

إتجاه صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه، عام 2011  
(مليار متر مكعب)

من / إلى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	آسيا والمحيط الهادي	الشرق الأوسط	أفريقيا	الإجمالي
الجزائر	49.7	0	0	0.3	0	1.5	51.5
عمان	0.2	0	0	10.7	0	0	10.9
ليبيا	2.4	0	0	0	0	0	2.4
مصر	4.3	1.0	0.2	3.0	1.8	0	10.4
قطر	43.4	6.5	1.7	48.6	21.6	0	121.8
الإمارات العربية	0	0	0	7.9	0.1	0	8.0
اليمن	1.2	1.9	0.4	5.4	0	0	8.9
الدول العربية	101.2	9.4	2.3	75.9	23.6	1.5	213.9

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليوم، 2012.

#### قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية<sup>(7)</sup>

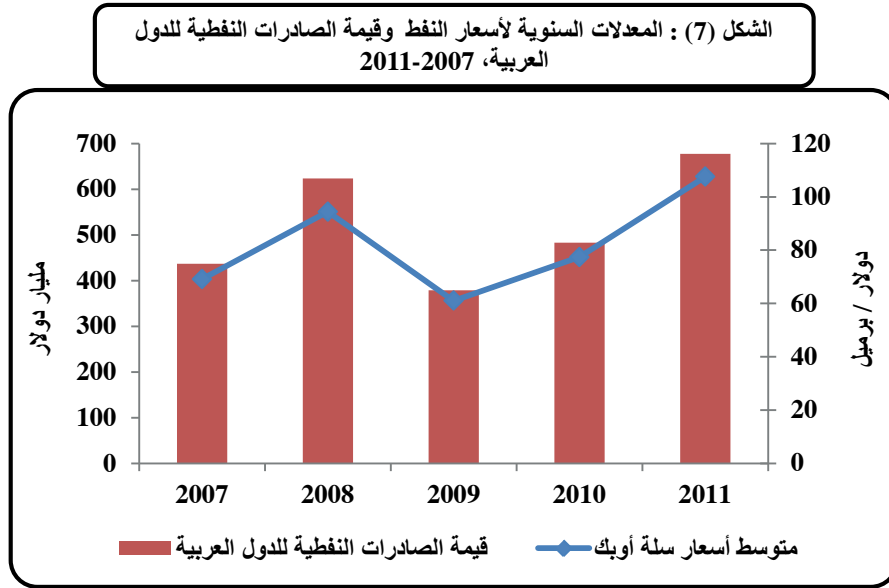
إن الارتفاع الذي شهدته معدلات أسعار النفط خلال عام 2011 وبواقع حوالي 30.1 دولار/برميل بالمقارنة مع مستويات عام 2010، قد انعكس بشكل ايجابي على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، والداعم الرئيسي لاحتياجات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها.

ولعل البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية المقدرة للدول العربية للفترة 2007-2011 تعطي صورة أوضح للأثار التي نجمت عن تغير الأسعار خلال السنوات الأخيرة. ومن خلال تتبع انعكاس التطورات الأخيرة في أسعار النفط على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية، تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها حوالي 667.5

(7) تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي :

تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة ، وبضرب المعدل السنوي للسعر في حجم الصادرات النفطية السنوية تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

مليار دولار في عام 2011 بالمقارنة مع 471.7 مليار دولار في عام 2010، أي بزيادة 195.8 مليار دولار، ما يعادل 41.5 في المائة، نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى 107.5 دولار/برميل في عام 2011 بعد أن كانت 77.4 دولار/برميل في العام السابق، الشكل رقم (7).



وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد تزايدت قيمة صادراتها من النفط خلال العام باستثناء ليبيا التي انخفضت بحوالي 81 في المائة، وسورية التي انخفضت بحوالي 55 في المائة في عام 2011 بالمقارنة مع العام السابق. وقد تباينت نسبة الزيادة من بلد لآخر فعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة صادرات النفط بنسبة تراوحت ما بين 48 في المائة إلى 80 في المائة في كل من الإمارات والعراق والسعودية والكويت ومصر. وارتفعت في البحرين بنسبة 35.2 في المائة وفي قطر بنسبة 33 في المائة والجزائر بنسبة 32.8 في المائة. يذكر أن قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 2000 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية قد ارتفعت من حوالي 396.4 مليار دولار في عام 2010 إلى نحو 550.3 مليار دولار في عام 2011، ما يمثل زيادة بنسبة 38.8 في المائة، الملحق (9/5).